- مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 47
- البند 3: حوار تفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية
- مداخلة شفهية مشتركة[1]
- 23 يوليو 2021

قدمتها: جوليا ماريني

منظمات المجتمع المدني تطالب الأمم المتحدة بمعالجة الأسباب الجذرية للانتهاكات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين في الصحة

سيدتي المقررة الخاصة،

نود الترحيب بتقريرك، ونقدر بشكل خاص نهجه متعدد الجوانب. وتماشيًا مع أولوياتك؛ نلفت انتباهك إلى نظام الفصل العنصري الاستيطاني الإسرائيلي وتأثيره على حق الفلسطينيين في الصحة. ففي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، يتجلى نظام الفصل العنصري الإسرائيلي وانعكاساته على الحق في الصحة؛ إذا تواصل إسرائيل في تجاهل متعمد لالتزاماتها القانونية، باعتبارها دولة احتلال، في رفض توفير لقاحات كوفيد- 19 للسكان الفلسطينيين.

على سبيل المثال، يواصل الحصار الإسرائيلي غير القانوني والمتواصل منذ 14 عامًا على قطاع غزة المحتل، دفع نظام الرعاية الصحية في غزة إلى حافة الانهيار. وفي ظل نقص الأدوية الأساسية والإمدادات والمعدات الطبية، يضطر مرضى غزة إلى التماس العلاج خارج القطاع، وفي ظل خضوعهم لقيود شديدة على الحركة، ونظام تصاريح معقد وتمييزي تفرضه دولة الاحتلال.

في السياق ذاته، وفي أعقاب قصفها الأخير لقطاع غزة في مايو 2021، شددت إسرائيل إجراءات الإغلاق غير القانوني، ومنعت المرضى ذوي الحالات الحرجة من الحصول على الرعاية اللازمة. على سبيل المثال، توفي عمرو عبد القادر الكرد (15 عامًا)، وحسن أحمد الخرطي (62 عامًا)، بعدما أعاقت السلطات الإسرائيلية حصولهما على تصاريح خروج للوصول إلى علاج قد ينقذ حياتهما في مستشفيات الضفة الغربية.

وفي سياق متصل، استهدفت الهجمات الإسرائيلية المرافق الطبية وألحقت أضرارًا بالعديد منها، بما في ذلك المركز الوحيد لاختبارات كوفيد-19 في غزة، الأمر الذي أسفر عن إصابة 1212 فلسطينيًا، وضاعف من الضغط على نظام الرعاية الصحية الهش بالفعل. وفي المقابل، يتسامح النظام القانوني الإسرائيلي مع هذه الانتهاكات، ويضمن إفلات الجناة من العقاب.

ونظرًا لخطورة الوضع الصحي حاليًا في الأرض الفلسطينية المحتلة عامةً، وقطاع غزة على وجه التحديد؛ ندعو مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء لمزيد من التحقيق في هذه القضية، كما ندعوكم للتعرف على الأسباب الجذرية لهذا الوضع ومعالجتها.

شكرًا لك.

[1] مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان.